موقف بريطانيا تجاه تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية ١٩٥٨– ١٩٦١

الباحث احمد مطلب عبدالله
جامعة الأنبار/ كلية الآداب/ قسم التاريخ
ahm22a4014@uoanbar.edu.iq

الأستاذ الدكتور اياد ناظم جاسم
جامعة الأنبار/ كلية الآداب/ قسم التاريخ
arteyadprince76@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية: المجموعة الاقتصادية الأوربية، بريطانيا، فرنسا، المانيا، هارولد ماكميلان.

كيفية اقتباس البحث

عبدالله ، احمد مطلب ، اياد ناظم جاسم ، موقف بريطانيا تجاه تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية ١٩٥٨– ١٩٦١،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٦، المجلد:١٦ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Britain's Stance on the Formation of the European Economic Community (1958–1961)

Ahmed Mutleb Abdullah
University of Anbar- College of Arts – Dept. of Hostory

Prof.Dr. Eyad Nathem Jassim
University of Anbar- College of Arts – Dept. of Hostory

Keywords : European Economic Community, Britain, France, Germany, Harold Macmillan .

How To Cite This Article
Abdullah, Ahmed Mutleb , Eyad Nathem Jassim , Britain's Stance on the Formation of the European Economic Community (1958–1961),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2026,Volume:16,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

This study addresses an important dimension of British foreign policy, namely the position of the British government toward the establishment of the European Economic Community between 1958 and 1961. It focuses on analyzing the challenges faced by British decision-makers in the context of post-World War II political and economic transformations. Britain sought to strike a delicate balance between its historical commitments within the Commonwealth and its strategic alliance with the United States, on one hand, and the growing economic imperatives of integration with Western Europe, on the other.

Official documents and governmental correspondence indicate that Britain was not entirely opposed to the concept of the EEC but was primarily concerned with safeguarding its commercial interests and global role. The study highlights Britain’s initiatives to establish alternatives such as the European Free Trade Association, as well as its

attempts to shape the course of European integration while preserving its political independence.

It also explores the roles of key European figures—such as French President Charles de Gaulle and German Chancellor Konrad Adenauer—in shaping the regional environment that eventually compelled Britain to reassess its foreign policy. The study concludes that Britain's hesitation stemmed not from ideological opposition, but from the tension between its global aspirations and practical constraints—setting the stage for its first attempt to join the EEC in 1961.

المستخلص:

تناول هذا البحث بُعداً مهماً في السياسة الخارجية البريطانية، تمثل في موقف الحكومة البريطانية تجاه تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية بين عامي (١٩٥٨ – ١٩٦١)، إذ ركز البحث على تحليل التحديات التي واجهت صناع القرار البريطانيين في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية، إذ سعت بريطانيا إلى تحقيق توازن دقيق بين التزاماتها التاريخية ضمن رابطة دول الكومنويلث، وعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، من جهة، وبين الضرورات الاقتصادية المتزايدة للاندماج مع أوروبا الغربية من جهة أخرى، وتبيّن من خلال الوثائق الرسمية والمراسلات الحكومية أن بريطانيا لم تكن معارضة بالمطلق لفكرة المجموعة الاقتصادية الأوربية، بل كانت تعمل لحماية مصالحها التجارية ودورها العالمي. ركّز البحث على مبادرات بريطانيا لإنشاء بدائل كمنطقة التجارة الحرة الأوربية، ومحاولاتها التأثير في مسار التكامل الأوربي دون فقدان استقلالها السياسي، كما ناقشت البحث دور الشخصيات الأوربية المؤثرة، مثل الرئيس الفرنسي شارل ديغول والمستشار الألماني كونراد أديناور، في تشكيل البيئة الإقليمية التي أجبرت بريطانيا في النهاية على إعادة تقييم سياستها الخارجية، توصلت الدراسة إلى أن تردد بريطانيا لم يكن ناتجاً عن رفض أيديولوجي، بل عن تعارض بين الطموحات العالمية والمحددات الواقعية، وهو ما مهّد لاحقًا لمحاولة الانضمام إلى المجموعة عام ١٩٦١.

المبحث الأول

التحولات الاقتصادية في أوربا وسياسة حكومة حزب المحافظين تجاه تأسيس المجموعة الاقتصادية الأوربية (١٩٥٨–١٩٥٩)

تأسست المجموعة الاقتصادية الأوربية رسمياً في ١ كانون الثاني ١٩٥٨، وكان مقر هيئتها التنفيذية في بروكسل برئاسة الألماني والتر هالستين[١] (Walter Hallstein)، أكدت الهيأة التنفيذية على ضرورة الفصل بين المجموعة الاقتصادية الأوربية واتفاقية التجارة الحرة، وفي

شباط ١٩٥٨ ارسلت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى الدول الست الأعضاء في المجموعة اقترحت فيها الاسراع في التحرك نحو التجارة الحرة داخل المجموعة أكثر مما هو منصوص في اتفاقية منطقة التجارة الحرة، فتسربت المذكرة بسرعة وأثارت قلق البريطانيين، الذين بدأوا محادثات مع السويد والدنمارك والنرويج وسويسرا والنمسا، المعروفة باسم (الستة الأخرى)، لمناقشة الإجراءات الممكنة في حال انهيار اتفاقية منطقة التجارة الحرة، لأن السياسيين البريطانيين رفضوا دخول بريطانيا الى المجموعة الاقتصادية الاوربية، بحجة أنها ستضر بتجارة الكومنويلث، والزراعة البريطانية، وتعيق استقلال البلاد اقتصادياً، حتى وإن لم تكن المجموعة تتسم بسلطة فوق الوطنية[٢].

عبر رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان عن مخاوفه في مذكرة بعثها لوزير الخزانة بيتر ثورنيكروفت (Peter Thorneycroft)، أوجز فيها ردود الفعل البريطانية المحتملة إذا انهارت مفاوضات منطقة التجارة الحرة، بما في ذلك إعادة النظر في موقف بريطانيا السياسي والاقتصادي تجاه أوروبا، وإمكانية انسحابها من حلف شمال الأطلسي، وفرض تعريفات كمركية مشددة لمواجهت ما تقوم به أوروبا، وأكد في مذكرته قائلاً "**أن بريطانيا لن تسمح لنفسها بأن تُدمّر شيئًا فشيئًا، وسنرد بكل سلاح في ترسانتنا، سنخرج قواتنا من أوروبا، وننسحب من الناتو، ونتبع سياسة انعزالية ... ونقول للألمان والفرنسيين وكل من بقي منهم: اعتنوا بأنفسكم وبقواتكم عندما يجتاح الروس بلدانكم**"، كما أخبر ماكميلان المستشار الألماني كونراد أديناور أثناء اجتماعهما في تشرين الأول ١٩٥٨، بعدم السماح لمفاوضات اتفاقية التجارة الحرة بالفشل، وحاول ماكميلان تقويض ثقة أديناور بشارل ديغول، عندما أعطى أديناور ملخصًا للمقترحات الثلاثية لحلف شمال الأطلسي، التي قدمها ديغول إلى الإدارتين الأمريكية والبريطانية دون إبلاغ الألمان، وهدد ماكميلان أديناور قائلاً "**لا يمكن لأي حكومة بريطانية أن تستمر في المشاركة في الدفاع العسكري عن قارة تعلن الحرب الاقتصادية عليها، سوف تصبح بريطانيا انعزالية، ولا يمكن أن تكون لدينا أوروبا موحدة عسكريا ومنقسمة اقتصاديا**"، ومع ذلك، لم يأخذ الألمان تلك التهديدات بجدية[٣].

كان هارولد ماكميلان يأمل في أن تتفكك المجموعة الاقتصادية الأوربية، وعبر عن ذلك في مذكراته في أواخر كانون الأول ١٩٥٨، إذ كتب: "**ستكون مثل قصة فشل مجموعة الدفاع الأوربية**"، كان يرى تشابهًا بين المصير المحتمل للمجموعة الاقتصادية الأوربية ومبادرة مجموعة الدفاع الأوربية الفاشلة، التي فشلت بسبب رفض الجمعية الوطنية الفرنسية التصديق عليها[٤]، وعلى النقيض من ذلك، شارل ديغول، الذي أصبح رئيساً للجمهورية الفرنسية الخامسة في ١

حزيران ١٩٥٩، أدرك أهمية المجموعة الاقتصادية الأوربية في حماية المصالح السياسية والاقتصادية الفرنسية، إذ تميزت المجموعة عام ١٩٥٩ بفائض كبير في الصادرات الزراعية، مما يعكس قدرة إنتاجية هائلة في القطاع الزراعي، ويوضح الجدول رقم (١) حجم التجارة بملايين الدولارات، عبر مجموعة من السلع الرئيسة مثل الزراعة والتعدين والتصنيع، بين بريطانيا والمجموعة الاقتصادية الأوربية[٥]:

السلع	بريطانيا صادرات	بريطانيا واردات	المجموعة الاقتصادية الأوربية صادرات	المجموعة الاقتصادية الأوربية واردات
الزراعة وصيد الأسماك والغابات	٩٦	٢٨٩٦.٥	٢٦١.٤	٣٦٩٤.٣
التعدين	١٠.١	١١٠٨.٢	٢٢.٢	٢١٥٣.٨
التصنيع	٤١٣٩.٨	١٢٩١.٧	٥٦٥٦.٢	١٣٨١.٥
أخرى	٨٣.٢	٥.١	٣٧.٢	٨.٤
الإجمالي	٤٣٢٩.١	٥,٣٠١.٥	٥,٩٧٧	٧,٢٣٨

يتضح من الجدول رقم (١) التفاوت الكبير بين الصادرات والواردات البريطانية بالنسبة للمنتجات الزراعية والتعدين، ويشير ذلك إلى أن بريطانيا تعتمد بشكل كبير على استيراد المواد الغذائية والطاقة، أما بالنسبة للمنتجات الصناعية، كانت بريطانيا تصدر اكثر مما تستورد، مما يدل على قوة القطاع الصناعي في بريطانيا.

أما المجموعة الاقتصادية الأوربية، ايضا يوجد تفاوت كبير بين الصادرات والواردات، مما يعكس نمطًا مشابهًا لبريطانيا، لكن بالمقارنة بين صادرات المجموعة الاقتصادية الأوربية وبريطانيا، المجموعة أكثر صادرات رغم أنه لم يمر سوى سنة واحدة على تأسيس المجموعة.

عمل شارل ديغول على استغلال المجموعة من أجل الحد من استقلال المانيا، وعندما طلب هارولد ماكميلان منه في حزيران ١٩٥٩ للموافقة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لتجنب التقسيم الاقتصادي لأوروبا الغربية، رد ديغول بأنه غير ملزم بذلك، وبسبب جواب ديغول، خطط ماكميلان في سحب القوات البريطانية من أوروبا الغربية، لكنه تردد في تنفيذ الخطة، خشية

المخاطرة بعدم الاستقرار في فرنسا، أو جعل ديغول يأخذ موقفاً متشدداً تجاه بريطانيا، إذ اعتقد ماكميلان أن الفرنسيين مصممون على استبعاد بريطانيا من المجموعة الاقتصادية الأوربية[٦].

لم يحاول رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان تحسين علاقته بالمستشار الالماني كونراد أديناور الرجل الوحيد القادر على التأثير على ديغول لصالح اتفاقية منطقة التجارة الحرة، بل على العكس من ذلك، فقد زادت التوترات بينهما عندما اختار ماكميلان السفر للقاء رئيس الوزراء السوفيتي نيكيتا خروتشوف[٧] (Khrushchev) في وقت حرج، إذ أصدر الأخير تهديدات مطالباً انسحاب قوات الحلفاء من برلين الغربية، فاستغل الرئيس الفرنسي شارل ديغول ذلك الوضع لتعزيز علاقته مع المانيا الغربية، مقترحًا دعمًا فرنسيًا لبرلين مقابل دعمًا ألمانيًا لإنهاء مفاوضات منطقة التجارة الحرة الأوربية[٨]، لا سيما كان لدى أديناور مخاوف بشأن المشاعر المعادية لألمانيا في بريطانيا، والتي ناقشها على انفراد مع ماكميلان، خشية أن تؤثر على طلب عضوية بريطانيا في المجموعة الاقتصادية الأوربية، وعلى العلاقات الدبلوماسية لبريطانيا في سياق التكامل الأوربي[٩]، ووصف أديناور حال بريطانيا في نهاية عام ١٩٥٩ "**مثل رجل ثري فقد كل ماله من غير أن يعلم**"[١٠].

واجه رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان تحديات كبيرة في محاولته التنسيق بين منطقة التجارة الحرة الأوربية والمجموعة الاقتصادية الأوربية، مع الحفاظ على تحالف قوي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كانت الحكومة الأمريكية تراقب تصرفات بريطانيا عن كثب وتبدي حساسية كلما تصرفت بريطانيا بشكل مستقل، على سبيل المثال، زيارة ماكميلان للاتحاد السوفيتي أثارت قلقًا في واشنطن بشأن الصفقات المحتملة مع خروتشوف التي يمكن أن تؤثر على وضع برلين، كما عدّت واشنطن تشكيل منطقة التجارة الحرة الأوربية خطوة غير موفقة تجاه التكامل الأوربي، لأنها ستخلق كتلة اقتصادية منافسة للمجموعة الاقتصادية الأوربية، وكان ذلك التوتر واضحًا أثناء زيارة وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية، دوغلاس ديلون(Douglas Dillon)، إلى بريطانيا لحضور محادثات المجموعة الاقتصادية الأوربية ومنطقة التجارة الحرة الأوربية، إذ لاحظ ماكميلان آنذاك الحساسية الأمريكية تجاه الوضع، ومن ناحية أخرى، اشارت العلاقة المتطورة بين فرنسا وألمانيا الغربية إلى تحول حالة الانسجام والقوة داخل المجموعة الاقتصادية الأوربية نحو محور باريس- بون، مما قد يجبر بريطانيا على تعديل سياستها الخارجية استجابة للظروف المتغيرة، وبينما كانت بريطانيا تصارع تلك التعقيدات، قدمت مذكرة لدراسة السياسة الخارجية لمدة عشر اعوام مقبلة في ضوء الحالة الأوربية، وأصبح التوجه نحو

الارتباط الوثيق مع المجموعة الاقتصادية الأوربية واضحًا بشكل متزايد، مما دفع بريطانيا نحو إعادة تقييم موقفها وسياساتها في المنطقة(١١).

بدأت بريطانيا في التفكير بجدية في الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية بعد تشرين الأول ١٩٥٩، وقد أدرك رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان الأهمية السياسية لدول المجموعة الست وتراجع تدريجي لتأثير سياسة بريطانيا الخارجية، وقد تجلى ذلك التراجع بشكل واضح في أواخر عام ١٩٥٩، عندما التقى الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور (Dwight D. Eisenhower) برئيس وزراء الاتحاد السوفيتي نيكيتا خروتشوف في أول قمة أمريكية سوفيتية، وترك ماكميلان على الهامش في وقت كان يأمل فيه أن يكون وسيطًا بين القوى العظمى(١٢).

يبدو إن تلك التطورات دفعت ماكميلان إلى إعادة تقييم موقف بريطانيا والسعي لتعزيز مكانتها الدولية من خلال الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية، التي عُدّت آنذاك مركزًا للنمو الاقتصادي والتعاون السياسي في أوروبا.

ادرك هارولد ماكميلان صعوبة إقناع شارل ديغول بأي اتفاق مع بريطانيا، إذ سعى ديغول للتفرد بقيادة أوروبا، ورأى في المانيا الغربية بقيادة كونراد أديناور، شريكًا في تحقيق الهدف، معتقدًا أن بريطانيا اعتمدت بشكل كبير على الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الوقت ذاته، حاول ماكميلان استغلال رغبة ديغول في انشاء شراكة ثلاثية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لإدارة حلف الشمال الأطلسي، وجعل فرنسا واحدة من القوى النووية البارزة، لا سيما أن اهتمام أيزنهاور برغبة ديغول في الشراكة الثلاثية خلال القمة الغربية في كانون الأول ١٩٥٩، أعطى ماكميلان الأمل في امكانية تولي فرنسا دوراً قيادياً في الناتو دون إغضاب الولايات المتحدة الأمريكية(١٣).

يبدو واضحًا أن الهدف من ذلك هو تعزيز التعاون بين الدول الغربية الرئيسة، وضمان عدم تفرد فرنسا أو خروجها عن إطار التحالف الاطلسي الذي كان يشكل حجر الزاوية في مواجهت التهديدات السوفييتية خلال الحرب الباردة.

المبحث الثاني

تطور سياسة حكومة حزب المحافظين تجاه المجموعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٦٠-١٩٦١)

أدركت وزارة الخارجية البريطانية خطأ موقف الحكومة من عدم الإنضمام إلى المجموعة الأوربية للفحم والصلب، في خطاب القاه وزير الخارجية البريطاني سيلوين لويد في ٢١ كانون الثاني ١٩٦٠ أمام اللجنة الاستشارية لمجلس أوروبا، وجاء ذلك الإدراك بعد انهيار مفاوضات الدول السبع لإنشاء منطقة التجارة الحرة الأوربية(١٤)، والتي لم تحضَ بدعم الدول الست ولا الولايات

المتحدة الأمريكية، ووصف لويد مشروع الدول السبع بأنه سبب انقسام سياسي في أوروبا، وهدد اقتصاد ألمانيا الغربية والدول الست ككل[١٥]، وزاد ذلك الشعور مع ظهور أدلة على إن دول المجموعة الست ناقشت سبل الانتقال من التعاون الاقتصادي إلى التعاون السياسي، ولا سيما في مجال التجارة الحرة والشؤون الخارجية، نتيجة لذلك، تم تأليف لجنة سرية مشتركة من كبار موظفي الخدمة المدنية المعنيين بالمسائل السياسية والاقتصادية برئاسة فرانك لي (Frank Lee)، للنظر في علاقة بريطانيا مع الدول الست، وتوصلت اللجنة إلى استنتاج مفاده إنه من أجل أن تبقى أوروبا الغربية مستقرة سياسيًا، لابد على بريطانيا الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية، وذلك لأن التكامل السياسي إذا أضيف إلى التعاون الاقتصادي، قد تصبح المجموعة الاقتصادية الأوربية الشريك الرئيس للولايات المتحدة الأمريكية بدلاً من بريطانيا[١٦].

حذر وزير الخارجية سيلوين لويد في شباط ١٩٦٠ رئيس الوزراء هارولد ماكميلان بأن الولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى تعزيز علاقاتها مع المجموعة الاقتصادية الأوربية، وتشاورت معها في القضايا الأوربية، كما حذر الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور ماكميلان بأن العلاقة الخاصة بينهما ممكن أن تتراجع إذا لم تنضم بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية[١٧]، وزادت تلك التحذيرات من أهمية الانضمام بعد أن نجحت فرنسا في تفجير أول قنبلة ذرية لها في الجزائر في ١٣ شباط ١٩٦٠، تراوحت قوة الانفجار ما يقرب من أربع مرات أقوى من القنبلة الذرية الأولى التي أسقطت على هيروشيما، لكن بالمقارنة مع التكنولوجيا النووية التي طورتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ أوائل الخمسينيات، كانت القنبلة الفرنسية صغيرة جداً، ومع ذلك، كان لذلك الإنجاز آثار سياسية خطيرة على فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، إذ اضطرت الحكومتان البريطانية والأميركية إلى مواجهت رغبة الرئيس شارل ديغول في التعاون الثلاثي بين فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في القرارات المصيرية لحلف شمال الأطلسي ومستقبل أوروبا الغربية[١٨].

واجهت حكومة هارولد ماكميلان في نيسان ١٩٦٠ تحديات داخلية عدة، شملت انقسامات اجتماعية، وفشل اقتصادي، وغياب الاهداف الحكومية، فضلاً عن ذلك، فشلت بريطانيا في الحفاظ على مشروع الردع النووي البريطاني المستقل في أوروبا المسمى بلوستريك (Blue Streak) بسبب تكلفته الباهضة، بينما أصبح التحالف الفرنسي – الألماني قوياً، وزادت الثقة بين الدول الست، وأظهرت بعض الدراسات الاقتصادية البريطانية أن العضوية في المجموعة الأوربية قد تعزز النمو الاقتصادي لبريطانيا، وتجعل من صناعتها أكثر تنافسية، ومن الناحية السياسية، فإن العضوية تعزز الاستقرار السياسي في أوروبا، وتقوي الروابط الفرنسية –

الألمانية، وتعزز مكانة بريطانيا العالمية[١٩]، وأكد ماكميلان على تلك النقاط في خطاب ألقاه في مجلس العموم البريطاني في ١ نيسان ١٩٦٠ بشأن زيارته للولايات المتحدة الأمريكية[٢٠].

سلط فشل اجتماع قمة القوى الأربع في آيار ١٩٦٠ حول مستقبل برلين الضوء على تراجع نفوذ بريطانيا بين القوى العظمى في العالم، وكشف لماكميلان عن مدى تراجع مكانة بريطانيا على المسرح العالمي، فادرك أن بريطانيا لم تعد تحظى بالاحترام والتأثير الذي تمتعت به من قبل[٢١]، وفي الوقت ذاته، كان للاجتماع آثار إيجابية على العلاقة بين الرئيس الأمريكي أيزنهاور والرئيس الفرنسي شارل ديغول[٢٢]، مما كان له أثر واضح على قرار مجلس الوزراء البريطاني في ١٣ تموز ١٩٦٠ في استغلال الفرصة والتقرب من المجموعة الاقتصادية الأوربية، وبعد مناقشة الصناعيين والزراعيين والسياسيين والشعب البريطاني، فضلاً عن أخذ رأي الكومنويلث ومنظمة التجارة الحرة، أصبح جلياً للحكومة البريطانية بأن المجموعة الاقتصادية الأوربية أُنشأت لتبقى، على عكس منطقة التجارة الحرة[٢٣]، وقد رأت الحكومة أن تلك الخطوة لها فوائد اقتصادية فضلًا عن الأهداف السياسية، كما لاحظ وزير الخزانة المنتهية ولايته ديريك هيثكوت (Derek Heathcoat) في اجتماع لمجلس الوزراء قائلاً "**إن قرار الانضمام إلى المجموعة سيكون في الأساس عملاً سياسياً له عواقب اقتصادية**"[٢٤]، بناءً على ذلك، قام ماكميلان بترقية عدد من الوزراء المؤيدين للعضوية ومن بينهم إدوارد هيث[٢٥] (Edward Heath) إلى وكيلاً لوزير الخارجية أليك دوغلاس هوم[٢٦] (Alec Douglas-Home)[٢٧]، واستبدل وزير الخزانة ديريك هيثكوت بسيلوين لويد، وهو زميل مخلص لماكميلان والذي اتخذ أكثر من مرة موقفًا حازمًا لصالح الارتباط الوثيق مع دول المجموعة الست[٢٨].

سعى ماكميلان من خلال توجهه نحو أوروبا إلى تحقيق مكاسب سياسية على مستوى العلاقات الدولية، بهدف تحسين سمعة بريطانيا لدى الولايات المتحدة الأمريكية والحفاظ على العلاقة الخاصة بينهما، التي كانت تتسم بالتعاون الوثيق في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وعلى الرغم من أن ما لا يقل عن نصف حكومته كانوا متشككين في أوروبا، اتخذ ماكميلان قرارًا جريئًا بناءً على رؤيته الخاصة، مما يدل على الثقة والعزم الذي كان يتحلى به في مواجهت معارضة داخلية كبيرة[٢٩].

أكد وزير الخزانة سيلوين لويد في خطاب القاه في مجلس العموم بتاريخ ٢٥ تموز ١٩٦٠، على أهمية الوحدة الأوربية السياسية والاقتصادية، مشددًا على أن بريطانيا جزءاً من أوروبا بجميع معانيها التاريخية والثقافية والجغرافية، وأشار لويد إلى الانقسام آنذاك بين شرق وغرب أوروبا، لكنه ركز على أوروبا الغربية في خطابه، موضحًا أنه بدون بريطانيا، لن تكون أوروبا مكتملة،

وأن بريطانيا لن تتمكن من القيام بدورها العالمي الكامل إذا كانت خارج أوروبا، ورحب لويد بتشكيل المجموعة الاقتصادية الأوربية كخطوة نحو الوحدة الأوربية، مشيدًا بالقوة الاقتصادية والتماسك السياسي الذي حققته المجموعة، لكنه أعرب عن مخاوفه من أن يؤدي ذلك إلى انقسام سياسي بين الدول الست وبريطانيا، وأكد على ضرورة تجنب ذلك الانقسام من خلال اعتبار منطقة التجارة الحرة الأوربية وحدة اقتصادية قوية ساهمت في تماسك النظام الاقتصادي الأوربي، والاثبات بأن من الممكن الانتماء إلى منظمة اقتصادية أوروبية تتفق مع عضوية الكومنويلث[٣٠]، والجدول رقم (٢) أدناه مقارنة بين قيمة صادرات دول الكومنويلث إلى بريطانيا وإلى دول المجموعة الاقتصادية الأوربية بملايين الجنيهات الاسترلينية لعام ١٩٦٠[٣١].

الدولة	الصادرات إلى بريطانيا	الصادرات إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية
استراليا	١٦٩١٢٤٠٠٠	١٢٣٤٧٣٠٠٠
نيوزلندا	١٦٠٢٥٧٠٠٠	٥٠٣٥٨٠٠٠
كندا	٣٣٩٧٠٢٠٠٠	١٦٠٢٤٦٠٠٠
جنوب افريقيا	١٣٥٠٠٨٠٠٠	٧١٦٤٦٠٠٠

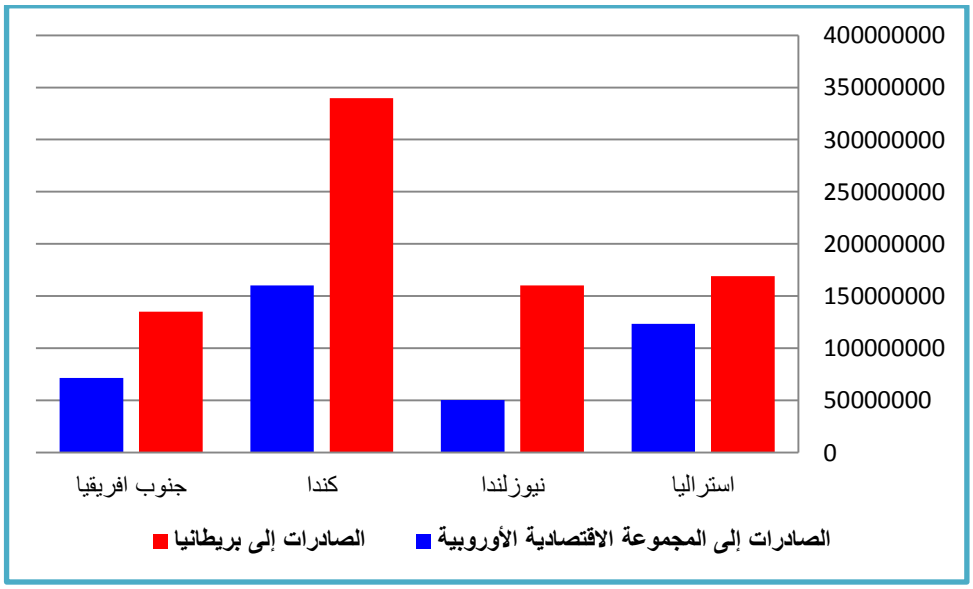

واعتقد المسؤولون البريطانيون أن الرئيس الفرنسي شارل ديغول لن يوافق على انضمام بريطانيا إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية، لذلك عارض مسؤولو وزارة الخارجية البريطانية في تموز ١٩٦٠ بشدة أي خطط لتقديم المساعدة الفنية إلى فرنسا في برنامجها للصواريخ الباليستية،

وكانت تلك المعارضة أكثر وضوحًا بين العاملين في الإدارات المرتبطة بالطاقة الذرية ونزع السلاح، وكان يُنظر إلى التعاون الحصري مع فرنسا في مجال تكنولوجيا الصواريخ على أنه خطر محتمل قد يضعف العلاقات الوثيقة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، وهي علاقات كانت ذات قيمة كبيرة في ذلك الوقت[٣٢].

يتضح من ذلك كله، كيف تدار العلاقات الدولية في زمن الحرب الباردة، للحفاظ على المصالح الاستراتيجية، مع ضرورة إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية منخرطة بشكل كامل في الدفاع عن أوروبا الغربية.

زار هارولد ماكميلان كونراد أديناور في آب ١٩٦٠ لتبادل وجهات النظر حول مستقبل أوروبا، أثارت الزيارة استياء الرئيس الفرنسي شارل ديغول[٣٣]، مما دفعه لعقد مؤتمر صحفي في ٥ أيلول دعا فيه إلى تعاون سياسي واقتصادي ودفاعي وثقافي بين دول المجموعة الاقتصادية الأوربية تحت قيادة رؤساء الحكومات، واقترح أن تخضع كل الاقتراحات للاستفتاء في الدول الست[٣٤]، وتجاهل ديغول ذكر بريطانيا عمداً، لأنه كان يسعى لتأكيد زعامة فرنسا على دول أوروبا الغربية[٣٥]، وفي ٢٥ تشرين الأول ١٩٦٠ تبادل جان مونيه وشارل ديغول مذكرة سرية أظهرت دعماً متبادلاً بينهما، تعهد مونيه بدعم مبادرة الاتحاد السياسي الأوربي التي اقترحها ديغول، بينما أكد ديغول على أن معاهدة روما ستظل كما هي دون تغيير، وحصل ذلك الاتفاق السري على دعم من المستشار الالماني كونراد أديناور، متأثرًا بعلاقته مع مونيه، وكان دعم أديناور حاسمًا في تقوية موقف ديغول وتعزيز مبادرته، ومن جهة أخرى، كان إدوارد هيث، الذي تلقى نسخة من الاتفاق من وكيل وزارة الخارجية الهولندية، متردداً في البداية، لكنه سرعان ما أدرك أهمية الأمر وأهمية أن تتخذ الحكومة البريطانية خطوات سريعة لتجنب تهميشها من قبل الاتحاد السياسي الأوربي إذا شُكل دون مشاركة بريطانيا[٣٦].

قدم رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان لوزرائه ورقة في كانون الأول ١٩٦٠ بعنوان "**التخطيط العظيم**"، تضمنت خطة لمواجهت التحديات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي كانت تواجه بريطانيا في تلك المدة، تضمنت الورقة دراسة لمستقبل العلاقات السياسية البريطانية والغربية، ووضع خطة لمواجهت التهديد الشيوعي، والحفاظ على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودمج المجموعة الاقتصادية الأوربية ومنطقة التجارة الحرة الأوربية، وكان بحاجة ماسة إلى كسب دعم الرئيس الفرنسي شارل ديغول، لكنه واجه تحديًا في تلبية مطالب ديغول بتعاون ثلاثي بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية على رأس حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك دعم الطموحات النووية لفرنسا، تمت مناقشة تلك الأفكار مع الرئيس الأمريكي

الجديد جون كينيدي[٣٧] (John F. Kennedy) في كانون الثاني ١٩٦١، وكان يطمح أن يساعده كينيدي في إقناع ديغول بقبول عضوية بريطانيا في المجموعة، لكن كينيدي مثل سلفه دوايت أيزنهاور، كان مترددًا في تبادل الأسرار النووية مع دول أخرى غير بريطانيا[٣٨].

خلال لقاء رئيس الوزراء البريطاني هارولد ماكميلان بالرئيس الفرنسي شارل ديغول في مدينة رامبوييه الفرنسية في كانون الثاني ١٩٦١، حاول ماكميلان إغراء ديغول بإجراء محادثات ثلاثية وتعاون نووي، فضلًا عن مناقشة استعداد بريطانيا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية بشروط مناسبة، أراد ماكميلان قبل ذلك مناقشة الأمر مع ممثلي دول الكومنويلث ومنطقة التجارة الحرة، وكذلك مع الشعب البريطاني والأمريكيين، وتبين أن بريطانيا لابد أن تضع ترتيبات خاصة لصادرات دول الكومنويلث إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية في حال العضوية، لا سيما صادرات نيوزيلندا وأستراليا وكندا، بالنسبة لمنطقة التجارة الحرة، كان على بريطانيا أن تعمل على حماية مصالح دول منطقة التجارة الحرة، ولا سيما السويد وسويسرا، في حال الانضمام إلى المجموعة[٣٩].

أصبحت قضية المجموعة الاقتصادية الأوربية في ربيع ١٩٦١ موضوعًا سياسيًا مهمًا بين حزبي المحافظين والعمال في بريطانيا، ولم تكن المجموعة الاقتصادية الأوربية هدفًا بحد ذاتها، بل كانت تُعد خطوة نحو اتحاد سياسي واسع، ذلك ما عبر عنه أدورود هيث، إذ أكد أن بريطانيا كانت ترى المسألة في المقام الأول سياسية[٤٠]، وعلى الرغم من ذلك، رفض القوميون المحافظون والعديد من نواب حزب العمال أي تنازل للسيادة الوطنية لصالح المجموعة الأقتصادية الأوربية، أو الإضرار بمصالح المزارعين البريطانيين عند تطبيق السياسة الزراعية المشتركة[٤١] (Common Agricultural Policy)، وكان لكل من الحزبين، المحافظين والعمال، مؤيدون ومعارضون للانضمام إلى المجموعة، واوضح عدد من مسؤولي الحكومة البريطانية وجهة نظرهم بأن منطقة التجارة الحرة والكومنويلث لم تعد مصدراً للهيبة السياسية البريطانية[٤٢].

كان العديد من المسؤولين الأمريكيين آنذك يعدّون بريطانيا "**حليفًا فقيرًا**"، وقد ألقى موجز تقرير وزارة الخارجية الذي تناول زيارة ماكميلان إلى واشنطن في المدة بين ٤- ٩ نيسان ١٩٦١ بظلال سلبية على بريطانيا، إذ تم تصويرها "**كقوة هامشية ضعيفة تواجه ألمانيا الغربية المنتعشة وفرنسا القومية**"، وعلى الرغم من ذلك، أراد المؤيدون لأوروبا في وزارة الخارجية البريطانية أن يطلب ماكميلان دعمًا أمريكيًا للسياسة البريطانية تجاه المجموعة الاقتصادية

الأوربية، وذلك ما حصل عليه بالفعل، إذ طمأن الأمريكيون البريطانيين بأن العضوية البريطانية في المجموعة الاقتصادية الأوربية قد تعزز العلاقات الأمريكية البريطانية ولن تضعفها[٤٣].

كان هارولد ماكميلان قلقًا من المعارضة داخل حزبه فضلاً عن المعارضة السياسية التي كان يتوقعها من شارل ديغول فيما يتعلق بتقديم طلب العضوية في المجموعة الاقتصادية الاوربية، لذلك، قرر مجلس الوزراء البريطاني في حزيران ١٩٦١ أرسال وزراء إلى دول معينة في الكومنويلث لمعرفة موقفهم من العضوية البريطانية[٤٤]، وتكليف وزارة الخارجية بإصدار استبيان للسفراء البريطانيين في جميع دول المجموعة الاقتصادية الأوربية، لمعرفة مدى تأثير المجموعة على سلطة البرلمانات الوطنية وكيفية استجابة البرلمانات لتشريعات المجموعة التي تعارض القوانين أو الممارسات الوطنية، فضلاً عن تقييم شعبية المجموعة الاقتصادية الأوربية في كل دولة، وكانت الردود على الاستبيان إيجابية ومطمئنة، حتى إن بعض السفراء مثل بيرسون ديكسون (Pierson Dixon) في باريس، الذي كان من أشد المؤيدين للتكامل الأوربي، إذ أكد على الفوائد التي قد تترتب على العضوية البريطانية في المجموعة[٤٥].

اجتمع مجلس وزراء دول منطقة التجارة الحرة الأوربية يومي ٢٧-٢٨ حزيران ١٩٦١ في لندن، وناقش الوزراء إمكانية تكاملهم مع المجموعة الاقتصادية الأوربية، واكدو على بقائهم متحدين أثناء أي مفاوضات مع دول المجموعة، وحذروا من أن أي حل جزئي قد يؤدي إلى تقسيم اقتصادي في أوروبا الغربية[٤٦]، دفع ذلك مجلس الوزراء البريطاني إلى اتخاذ قرار بالإجماع في ٢٢ تموز ١٩٦١، حث على تقديم طلب رسمي للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوربية، بعد التأكد من أن شروط والتزامات العضوية ستكون مقبولة لبريطانيا[٤٧]، يبدو إن اتخاذ القرار بالإجماع كان بمثابة تحول كبير في السياسة الخارجية لحكومة المحافظين البريطانية، وتراجع ملحوظ للإمبراطورية البريطانية، وتفكك الكومنويلث، والحاجة إلى تحديث الاقتصاد البريطاني والاعتراف بالقوة الاقتصادية المتنامية لدول المجموعة الاقتصادية الأوربية.

أكدت البيانات الصادرة عن اجتماعات منطقة التجارة الحرة الأوربية في جنيف وأوسلو ١٩٦١، على تلك الشروط والالتزامات، مؤيدين لمبادرة بريطانيا للتفاوض مع المجموعة الاقتصادية الأوربية، وإيجاد حل مناسب لكل دول منطقة التجارة الحرة الأوربية يعزز التضامن الأوربي وفقًا لما تم الإتفاق عليه في لندن[٤٨]، ويتضح أن تلك القرارت جاءت في ظل تحول التجارة البريطانية عام ١٩٦١ إلى أوروبا بدلاً من الكومنويلث[٤٩]، فضلاً عن تعرض حكومة المحافظين للإحراج عندما خرجت دولة جنوب أفريقيا من الكومنويلث عام ١٩٦١، على الرغم من كل محاولات

بريطانيا لمنعها، "**لقد هبت علينا رياح التغيير**"، ذلك ما صرح به ماكميلان أمام المفوض السامي في جنوب أفريقيا(٥٠).

الخاتمة:

يتضح من خلال تحليل السياسة البريطانية تجاه المجموعة الاقتصادية الأوربية بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦١ أن الموقف البريطاني لم يكن نتاج حسابات اقتصادية فحسب، بل كان محكوماً أيضاً بعوامل سياسية وتاريخية، إذ حاولت بريطانيا التوفيق بين التزاماتها الدولية وعلاقاتها المتميزة مع الولايات المتحدة والكومنويلث، وبين حاجتها المتزايدة إلى الانخراط في المجموعة الأوربية لمواكبة التحولات الجذرية في ميزان القوى العالمي، وشكلت المقاومة الفرنسية بقيادة الرئيس شارل ديغول، فضلاً عن القلق من فقدان السيطرة على سيادتها الاقتصادية، أبرز العقبات أمام ذلك التوجه، وعلى الرغم من ذلك، فإن إدراك بريطانيا لحجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن بقائها خارج المجموعة الاقتصادية الأوربية، إلى جانب الضغوط الداخلية المتزايدة، دفعاها في نهاية المطاف إلى تغيير موقفها والعمل على تقديم طلب العضوية في المجموعة الأوربية عام ١٩٦١، وبناءً على ما قد سبق، فإن تلك المدة مثلت نقطة تحوّل جوهرية في مسار علاقة بريطانيا بأوربا، كان لها تأثيرات بعيدة المدى على مستقبل السياسات البريطانية الخارجية.

الهوامش

(١) والتر هالستين (١٩٠١-١٩٨٢): اكاديمي وسياسي الماني، حصل على الدكتوراه في القانون عام ١٩٢٥، اختاره المستشار كونراد أديناور عام ١٩٥٠ لقيادة وفد ألمانيا الغربية لمناقشة خطة شومان للتكامل الأوربي في باريس، وكان أحد المؤسسين الرئيسيين للمجموعة الأوربية للفحم والصلب، وأصبح رئيسًا للجنة السوق الأوربية المشتركة عام ١٩٥٨، واستقال عام ١٩٦٧، وعاد لمدة وجيزة الى السياسة الألمانية حتى عام١٩٧٢. للمزيد ينظر:

Spencer C. Tucker, Cold War a Student Encyclopedia Volume I: A – D, ABC-CLIO, California, 2008, p. 890.

(2) John W. Young, Britain, France and the Unity of Europe 1945 1951, Leicester University Press, Britain, 1984, Pp.62, 67.

(3) Jeremy Noakes and others, Britain and Germany in Europe 1949-1990, Oxford University Press, 2002, P.75-76.

(4) David Gowland and Others, Britain and European Integration Since 1945, Routledge, London, 2010, P.56.

(5) University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, The Common Market and the Commonwealth, Appendix B Trade of Britain, E.E.C. and U.S.A. with Overseas Primary - Producing Areas by Main Commodity Groups in 1959.

(6) Matthew Broad and Richard T. Griffiths, Britain, the Division of Western Europe and the Creation of EFTA, 1955–1963, Palgrave Macmillan, London, 2002, P.114 ;
(6) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, Macmillan Education, 1993, P.64.

(٧) خروتشوف: (١٨٩٤-١٩٧١) زعيم شيوعي سوفيتي، عمل خلال الحرب العالمية الاولى في منجم للفحم بصفة عامل فني ماهر ثم انضم الى الحزب الشيوعي الاوكراني، ثم تدرج في المناصب الحزبية حتى أصبح رئيساً للوزراء عام ١٩٥٣، وانشأ حلف وارسو، وعمل على تطوير الاسلحة الاستراتيجية وغزو الفضاء، وتنمية الاقتصاد السوفيتي، وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٦٤ تم عزله من رئاسة الوزراء. للمزيد ينظر:

William J. Tompson, Khrushchev A political Life, Macmillan Press, London, 1997.

(8) Stephen George, An Awkward Partner Britain in the European Community, Third Edition, Oxford University Press, 1998, P.28.
(9) Jeremy Noakes and others, op. cit, P.297.
(10) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 69.
(11)Constantine A. Pagedas, Anglo-American strategic relations and the French problem1960-1963: a troubled partnership, Routledge, London, 2013, P.44.
(12) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 69.
(13) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 70.
(14) Stephen George, op. cit, P.29.
(15) Matthew Broad and Richard T. Griffiths, op. cit, Pp.211, 219
(16) Stephen George, op. cit, P.29.
(17) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 71.
(18) Constantine A. Pagedas, op. cit, P.56.
(19) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 71.
(20) House of Commons, Prime Minister And President Eisenhower (Discussions), Volume 620: debated on Friday 1 April 1960, columns1671-1672.
(21) David Gowland and Others, op. cit, P.58.
(22) Constantine A. Pagedas, op. cit, P.59.
(23) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 72.
(24) Constantine A. Pagedas, op. cit, P.92-93.

(٢٥) ادورد هيث: (١٩١٦-٢٠٠٥) سياسي بريطاني محافظ، درس في جامعة أكسفورد، أصبح عضواً في البرلمان عام ١٩٥٠ ثم وزيراً للعمل ١٩٥٩-١٩٦٠ ووكيلاً لوزير الخارجية ١٩٦٠- ١٩٦٣ ووزيراً للتجارة ١٩٦٣-١٩٦٤ وزعيماً لحزب المحافظين ١٩٦٥-١٩٧٥ ورئيساً للوزراء ١٩٧٠-١٩٧٤ للمزيد ينظر:

Robert Eccleshall and Graham Walker, Biographical Dictionary of British Prime Ministers, Routledge, London, 1998, PP. 343.

(٢٦) أليك دوغلاس هوم (١٩٠٣-١٩٩٥): سياسي بريطاني محافظ، أصبح عضواً في مجلس العموم عام ١٩٣١ وشغل منصب السكرتير البرلماني الخاص لرئيس الوزراء نيفيل تشامبرلين بين عامي ١٩٣٧-١٩٣٩ ووكيل وزير الخارجية في حكومة تشرشل عام ١٩٤٥، ووزير الدولة في إسكتلندا بين عامي ١٩٥١-١٩٥٥ ووزير الدولة لشؤون الكومنويلث بين عامي ١٩٥٥-١٩٦٠ ورئيس مجلس اللوردات بين عامي ١٩٥٧-١٩٦٠، ووزير خارجية بين عامي ١٩٦٠-١٩٦٣، ورئيس وزراء بين عامي ١٩٦٣-١٩٦٤، ووزير خارجية بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٤. للمزيد ينظر:

Safra E. Jacob, and Jorge Cauz, The new Encyclopaedia Britannica, Vol. 4, Edition 15th, Encyclopaedia Britannica, USA, 2010, P.198.

(27) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 72.

(28) Alex May, Britain, the Commonwealth and Europe, Palgrave Publishers, London, 2001, P 74.

(29) Andrew Duff, Britain and the Puzzle of European Union, Routledge, London, 2022, P.17.

(30) House of Commons, European Trade Volume 627: debated on Monday 25 July 1960, columns 1100-1103.

(31) University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, South Africa and the Common Market

(32) Constantine A. Pagedas, op. cit, P.98.

(33) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 73.

(34) University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, the Common Market - Information Document Political Implications, 3 April 1967, P.2.

(35) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 73.

(36) George Wilkes, Britain's failure to enter the European Community, 1961-63: the enlargement negotiations and crises in European, Atlantic and Commonwealth relations, Routledge, London, 1997, P.196.

(٣٧) جون كينيدي (١٩١٧-١٩٦٣): سياسي أمريكي ديمقراطي ، درس العلوم السياسية في جامعة هوارد وأصبح عضواً في مجلس النواب عام ١٩٤٦ وعضواً في مجلس الشيوخ عام ١٩٥٢، رشح نفسه للانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٠، فاز بها واصبح رئيس الولايات المتحدة الخامس والثلاثون، تم اغتياله عام ١٩٦٣. للمزيد ينظر:

The Mcgraw-Hill Encyclopedia of World Biography, Vol. 6, Mcgraw-Hill, New York, 1973, PP.164-168.

(38) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 73.

(39) Ibid, P. 74.

(40) Philip Ziegler, Edward Heath: The Authorised Biography, HarperPress, London, 2010, p. 117.

(٤١) كان إنشاء السياسة الزراعية المشتركة عام ١٩٦٢ وتقديمها على مراحل حتى عام ١٩٦٨، ومن ضمن ما تعنيه هو منح المنتجات الزراعية للمجموعة الاقتصادية الأوربية الأفضلية وميزة السعر على المنتجات المستوردة، وحددت المادة ٣٩ من معاهدة روما خمسة أهداف للسياسة الزراعية المشتركة: زيادة الإنتاجية الزراعية، وضمان مستوى معيشي عادل للمجتمع الزراعي، وتحقيق الاستقرار في الأسواق، والتأكد من توافر الإمدادات، وضمان أسعار معقولة للمستهلكين. للمزيد ينظر:

Andrew Geddes, The European Union and British Politics, Palgrave Macmillan, London, 2004, P.131-132

(42) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 75.

(43) Constantine A. Pagedas, op.cit, P.143

(44) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 75- 77.

(45) Lord Beloff, op. cit, P.67.
(46) University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, With the Compliments of the Labour Party Research Department, EFTA, The London Communique.
(47) David Gowland and Others, op. cit, P.53.
(48) University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, With the Compliments of the Labour Party Research Department, EFTA, The London Communique.
(49) John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, P. 77.
(50) Alex May, op. cit., P.87.

المصادر:

1- Alex May, Britain, the Commonwealth and Europe, Palgrave Publishers, London.
2- Andrew Duff, Britain and the Puzzle of European Union, Routledge, London, 2022.
3- Andrew Geddes, The European Union and British Politics, Palgrave Macmillan, London, 2004.
4- Constantine A. Pagedas, Anglo-American strategic relations and the French problem1960-1963: a troubled partnership, Routledge, London, 2013.
5- David Gowland and Others, Britain and European Integration Since 1945, Routledge, London, 2010.
6- George Wilkes, Britain's failure to enter the European Community, 1961-63: the enlargement negotiations and crises in European, Atlantic and Commonwealth relations, Routledge, London, 1997.
7- House of Commons, European Trade Volume 627: debated on Monday 25 July 1960.
8- House of Commons, Prime Minister And President Eisenhower (Discussions), Volume 620: debated on Friday 1 April 1960.
9- Jeremy Noakes and others, Britain and Germany in Europe 1949-1990, Oxford University Press, 2002.
10- John W. Young, Britain and European unity, 1945-1992, Macmillan Education, 1993.
11- John W. Young, Britain, France and the Unity of Europe 1945 1951, Leicester, University Press, Britain, 1984.
12- Matthew Broad and Richard T. Griffiths, Britain, the Division of Western Europe and the Creation of EFTA, 1955–1963, Palgrave Macmillan, London, 2002.
13- Philip Ziegler, Edward Heath: The Authorised Biography, HarperPress, London, 2010.
14- Robert Eccleshall and Graham Walker, Biographical Dictionary of British Prime Ministers, Routledge, London, 1998.
15- Spencer C. Tucker, Cold War a Student Encyclopedia Volume I: A – D, ABC-CLIO, California, 2008.
16- Stephen George, An Awkward Partner Britain in the European Community, Third Edition, Oxford University Press, 1998.
17- University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, South Africa and the Common Market

16- University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, the Common Market - Information Document Political Implications, 3 April 1967.
17- University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, the Common Market - Information Document Political Implications, 3 April 1967.
18- University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, With the Compliments of the Labour Party Research Department, EFTA, The London Communique.
19- University of Oxford, Bodleian Library, C.1 Personal papers, MS. Wilson c.873, With the Compliments of the Labour Party Research Department, EFTA, The London Communique.
20- William J. Tompson, Khrushchev A political Life, Macmillan Press, London, 1997.

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٦ المجلد ١٦/ العدد ٤